

DETERMINANTS TO EXTENDING, DEVELOPING AND INCREASING THE PRODUCTIVE EFFICIENCY OF FISH FARMING INDUSTRY IN EGYPT

Abu El-Enein, S. M.

National Institute of Oceanography and Fisheries Alexandria, Egypt

محددات إنتشار وتنمية ورفع الكفاءة الإنتاجية لصناعة الاستزراع السمكى بمصر

سامى محمد أبو العينين

المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد بالإسكندرية

الملخص

تُعاني الكثير من الدول النامية قصورا في إنتاج الغذاء ، والذي يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية الاحتياجات المطردة للنمو منه لشعوبها ، ولذا تعتمد على الخارج لسد هذه الفجوة ، ولذلك مخاطر عديدة من أهمها تناقص موارد النقد الأجنبي بالدول النامية ، الأمر الذي يعوق مسيرة التنمية من كافة الجوانب ويحرمها من اللحاق بركب الدول المتقدمة .

وتعتبر مجموعة البروتين الحيوانى أكثر المجاميع الغذائية أهمية وحيوية لغذاء الإنسان ، إلا أن معظم الدول النامية تعاني من النقص في إنتاج هذه المجموعة ، وتمثل الأسماك أحد هذه المنتجات الغذائية الغنية بالبروتين الحيوانى ، فضلا عن تميزها بأن تكلفتها إنتاجا أقل نسبيا من العديد من مصادر البروتين الحيوانى الأخرى ، لذا فإن تنمية الإنتاج السمكى تفرض نفسها كأحد الأولويات التى يجب أن تحظى بالإهتمام لسد العجز فى البروتين الحيوانى لهذه الدول .

ويواجه مصر هذا الوضع على الرغم من تميزها بموقع فريد وموارد وإمكانات يمكن أن تتيح لها خلق صناعة سمكية قوية تكون أحد دعائم الاقتصاد القومى ، وعلى العكس من ذلك لم تحقق مصر الاكتفاء الذاتى من الأسماك وتترايد كميات الاستيراد من سنة لأخرى ، ولقد استخلصت الدراسة من إستخدام نماذج التنبؤ بأن الاستزراع السمكى سيمتد قريبا حول أهميته النسبية وبمعدل زيادة فى الإنتاج السنوى يبلغ حوالى 39 ألف طن حتى عام 2009 ، وأن مصادر الإنتاج السمكى الأخرى سوف تعاني من تناقص كميات الإنتاج السمكى فى العديد منها، أما باقى المصادر فإن معدل زيادة الإنتاج السنوى لها متدنى للغاية ، وأن أفضل مصدر فى معدل زيادة الإنتاج السنوى هو الاستزراع السمكى ، وحيث مازال المجال متسعا فى مصر للتوسع فى الاستزراع السمكى بكافة أشكاله ، لذا فإن الدراسة استهدفت عرض الجوانب الإدارية والفنية والاقتصادية التى تساعد على إنتشار ورفع الكفاءة الإنتاجية للإستزراع السمكى ، حيث أنه المصدر الإنتاجى الذى يمكن التحكم فى إنتاجه باستخدام الأساليب العلمية والعملية الصحيحة والمبسطة بالنسبة لمزارع الاستزراع السمكى .

المقدمة

يعتبر الغذاء من أهم القضايا البشرية ليس فى الوقت الحاضر فقط ولكن أيضا فى المستقبل القريب والبعيد ، ويمثل إزدياد حجم الفجوة الغذائية الناجمة عن قصور الإنتاج من الغذاء عن تلبية الاحتياجات المضطردة للنمو منه أكبر مشكلة تواجهها الدول النامية ، لذا فهي تعتمد على الخارج لسد هذه الفجوة ، وهى تواجه بذلك مخاطر عديدة أهمها إقتطاع الواردات الغذائية لجزء كبير من موارد النقد الأجنبي التى تمتلكه ، مما يؤدي إلى إعاقة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول ، بل ويحرمها فى نفس الوقت من اللحاق بركب الدول المتقدمة .

ونظرا لأوضاع السوق العالمى الحالية والمنتظرة ، فليس من سبيل أمام الدول النامية إلا الاعتماد على النفس فى توفير الغذاء من إنتاجها المحلى ، والنهوض بالصادرات لتوفير الموارد الضرورية لاستيراد بعض احتياجاتها من السوق العالمى .

وتعتبر مجموعة البروتين الحيواني والتي تضم اللحوم الحمراء والبيض والأسماك والبيض والألبان ومنتجاتها أكثر المجاميع الغذائية أهمية وحيوية لغذاء الإنسان ، إلا أن معظم الدول النامية تعاني من النقص في إنتاج هذه السلع .

والأسماك تمثل أحد هذه المنتجات الغذائية الغنية بالبروتين الحيواني ، فضلا عن أن تكلفة إنتاجها أقل نسبيا من العديد من مصادر البروتين الحيواني الأخرى ، وبالتالي فإن تنمية الإنتاج السمكي تفرض نفسها كأحد الأولويات التي يجب أن تحظى بالاهتمام لسد العجز في البروتين الحيواني لهذه الدول .
وتعاني مصر من هذه المشكلة ، على الرغم مما تتميز به من موقع فريد وموارد وإمكانيات يمكن أن تتيح لها خلق صناعة سمكية قوية تكون أحد دعائم الاقتصاد القومي ، وأحد مجالات الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن الواقع يؤكد على تضائل نصيب القطاع السمكي في مصر من الاهتمام والعناية اللازمة ، والتي انعكست على قصور الإنتاج السمكي المصري عن تلبية الاحتياجات المحلية ، وبالتالي انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو 79.7% عام 2004 .

وإذا كانت خطة الدولة تستهدف النهوض بالقطاع السمكي وتنمية الموارد السمكية المصرية ، فإن الأمر يتطلب التصدي للعديد من المشكلات والمعوقات التي تُحد من إمكانية تحقيق تلك الأهداف .

ولقد أوضحت إحصاءات الإنتاج السمكي للفترة (1995-2004) أن مساهمة متوسط الإنتاج من الاستزراع السمكي إلى متوسط الإنتاج السمكي المصري بلغت نسبته 39.8% خلال هذه الفترة الزمنية ، إلا أنه واعتبارا من عام 2000 حقق طفرة إنتاجية مميزة ، حيث بلغت الأهمية النسبية عام 2004 حوالي 54.5% ، كما تقيّد إحصاءات هيئة الثروة السمكية التي لم تُشر حتى إعداد هذه الدراسة أنها بلغت حوالي 60.7% لعام 2005 ، إلا أن هذه الزيادة لم تكن نتيجة التوسع وإنتشار الاستزراع السمكي حيث كانت الزيادة طفيفة ، بل كانت نتيجة انخفاض إنتاج المصادر الطبيعية بحوالي 44 ألف طن عن عام 2004 ، بينما زاد إنتاج الاستزراع 26 ألف طن وهو رقم دون المستهدف والمأمول خلال السنوات القادمة ، يستخلص من ذلك أن مصادر الإنتاج السمكي الأخرى تعاني من تناقص إنتاجها والبيض منها متدني في معدل الزيادة للإنتاج السنوي ويرى الكثيرون من المهتمين بالإنتاج السمكي أن المجال مازال متسعا في مصر للتوسع في الاستزراع السمكي ، سواء بالتوسع الأفقي أو الرأسي وهو الأمر الذي سنتناوله الدراسة وذلك بعرض الجوانب الإدارية والفنية والاقتصادية المساعدة لإنشاء وإدارة ورفع كفاءة الإنتاج لوحدة الاستزراع السمكي ، هادفة من ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتحقيق الرقم المستهدف لإنتاجية الدولة في الارتفاع بمتوسط استهلاك المواطن المصري من الأسماك لتعويض النقص في البروتين الحيواني ، والإطلاق إلى عالم التصدير لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية في تنوع مياهها ، واعتدال الجو بصفة عامة طوال العام ، وشهرتها في إنتاج سمكة البلطي .
هدف البحث

يستهدف البحث تغطية عدد من النقاط الهامة التي تساعد على تحقيق المزيد من الاهتمام ورفع الكفاءة الإنتاجية للاستزراع السمكي بمصر من خلال التوسع الأفقي والرأسي لأنواعه المختلفة ، ونظرا لوضوح الرؤية بالتبني المستقبلي للدراسة بأن كميات الإنتاج السمكي من الاستزراع سوف تستمر حول أهميتها النسبية وأنه في حالة ارتفاع الأهمية النسبية فإنه سيكون راجع لانخفاض إنتاج المصادر الإنتاجية السمكية الأخرى ، والمثال على ذلك أن التبني بالدراسة استخلص منه أن الزيادة السنوية في إنتاج الاستزراع السمكي بلغت حوالي 38.6 ألف طن وأن الأهمية النسبية للاستزراع السمكي بهذا المعدل سيبلغ عام 2009 حوالي 54.7% ، بينما وفقا للإحصاءات الغير منشورة للهيئة اتضح أن إنتاج الاستزراع السمكي زاد في عام 2005 عن إنتاج عام 2004 بحوالي 26.4 ألف طن ، وأن الأهمية النسبية للاستزراع السمكي عام 2005 بلغت 60.6% ، وبالتالي فهي زيادة لا تحقق المأمول من إنتاج الاستزراع السمكي ، والذي يتميز بالقدرة على التحكم في مدخلات إنتاجه ، وأنه السبيل السريع لتحقيق الاكتفاء الذاتي والعديد من الأهداف الأخرى ، وإهتمام الدراسة ينصب في إبراز أهمية العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في إنتشار الاستزراع السمكي ، وفي زيادة نسبة مساهمته الواقعية في إجمالي الإنتاج السمكي المصري، وبناء على ما سبق فإن أهداف الدراسة سوف تتحصر فيما يلي :

- عرض الأهمية النسبية للاستزراع السمكي للفترة الزمنية (1995-2004) ، والمستقبلية للفترة (2007-2009) نسبة للإنتاج السمكي الكلي بمصر .
- بعض الجوانب الإدارية والفنية والاقتصادية المساعدة على إنتشار ونجاح الاستزراع السمكي .

- مجالات التوسع الأفقى والرأسى للاستزراع السمكى فى مصر .
- أساليب تحسين الكفاءة الاقتصادية للمزارع السمكية .
- الاعتبارات التسويقية لمنتج الاستزراع السمكى .
- توصيات الدراسة .

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة ، وأخرى تحت النشر لإحصاءات الإنتاج السمكى والكتيبات الإرشادية الصادرة عن الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، الدراسات العلمية، أبحاث ودراسات المؤتمرات القومية والدولية ، والدراسات الميدانية .

الأسلوب التحليلى

اعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الاقتصادى الوصفى والتحليلى لتحقيق الغرض منها .

المناقشة

❖ الأهمية النسبية للاستزراع السمكى للفترة الزمنية (1995-2004) ، والمستقبلية للفترة (2007-2009) نسبة للإنتاج السمكى الكلى بمصر :

لقد أظهر واقع الأمر للفترة الزمنية (1995-2004) من خلال جدول رقم (1) أن ترتيب الأهمية النسبية لمصادر الإنتاج السمكى بمصر جاءت على النحو التالى : استزراع سمكى 39.1% ، النيل وفروعه 13.2% ، البحر الأحمر وبحيرة المنزلة النسبة 10% ، البحر المتوسط وبحيرة البرلس النسبة 8.8% ، بحيرة ناصر 5.8% ، يتضح من اجمالى النسب السابق ذكرها أن مجموعها 95.7% ، وأن باقى المصادر وهى أدكو ، مريوط ، البردويل ، ملاحه بور فؤاد ، قارون ، الريان ، مفيض توشكى ، قد ساهمت جميعها بأهمية نسبية 4.3% .

يتضح مما سبق أن الأهمية النسبية للاستزراع السمكى خلال الفترة الزمنية (1995-2004) والتي قدرت بنحو 39.1% من الإنتاج السمكى المصرى هى الأعلى بالنسبة لمصادر الإنتاج السمكى المصرى ، وهو المصدر السمكى الأكثر تأثيراً على كمية الإنتاج السمكى المصرى ، وفى ظل الثبات النسبى بل انخفاض إنتاج المصادر الإنتاجية السمكية الأخرى ، يتضح حجم الدور الذى لابد للاستزراع السمكى أن يؤديه لسد الفجوة بين الإنتاج الحالى والمستهدف حتى عام 2017 لكى يمكن تحقيق متوسط استهلاك للمواطن المصرى يبلغ 17كجم من الإنتاج المحلى ، واضعين فى الاعتبار الزيادة المضطردة فى عدد السكان ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير نشاط الاستزراع السمكى فى أنماطه المختلفة مع تطبيق التقنيات المناسبة فى نظم استزراع مرتفعة الإنتاجية .

كما يتضح من جدول رقم (2) والخاص بتطور الإنتاج المتوقع حتى عام 2009 والشكل رقم (1) ، أن الزيادة السنويه للاستزراع السمكى المصرى يبلغ حوالى (38.6) ألف طن، وأنه سوف يبلغ خلال الفترة (2007-2009) حوالى (587.5 - 626.1 - 664.7) ألف طن على التوالى، وباهمية نسبية تبلغ على التوالى حوالى (54% - 54% - 54.7%) وهى ثابتة تقريباً، وأنه وفقاً لمعدل الزيادة السنوى السابق ذكره فإن مساهمة الاستزراع السمكى المصرى فى الإنتاج السمكى سوف يبلغ عام 2017 حوالى (974) ألف طن وباهمية نسبية حوالى 57.5% فى الإنتاج السمكى المصرى الذى سيبلىغ وفقاً لإسلوب التبؤ حوالى (1.694) مليون طن ، كما يستخلص أن إنتاج الاستزراع السمكى المصرى يمكن أن يساهم بحوالى 11.4 كيلو جرام فى متوسط استهلاك المواطن المصرى ، والمستهدف له استهلاك 17 كجم من الإنتاج المحلى عام 2017 .

جدول رقم (1) : تطور الإنتاج السمكي المصرى من مصادره المختلفة وأهميته النسبية خلال الفترة (1995-2004) .
(الإنتاج بالطن)

المصادر المختلفة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	متوسط إنتاج الفترة	الأهمية النسبية (%)
البحر												
البحر المتوسط	43707	51089	52748	68000	89943	54872	59624	59619	46973	47481	57406	8.8
البحر الأحمر	47257	48434	57417	57063	82400	75972	73549	72889	70408	63914	64930	10.0
البحيرات الشمالية												
المنزلة	59600	52505	63098	78261	65000	74132	68400	58400	65015	63772	64818	10.0
البرلس	59193	59351	58746	59033	55300	51768	59200	59785	55500	55000	57288	8.8
أدكو	8209	10125	10784	10280	9494	8922	10910	10336	10230	9056	9835	1.5
سربوط	3466	3976	4489	4521	5235	6378	6200	5303	4861	5024	4945	0.8
المنخفضات الساحلية												
البرديويل	2172	1627	2230	1937	3860	3300	3146	3100	3300	2227	2690	0.4
ملاحة بور فواد	113	205	154	189	157	141	162	190	185	200	170	0.0
البحيرات الداخلية												
قنارون	702	856	906	1025	1513	1819	1396	1925	2452	2682	1528	0.2
الريان	612	702	876	1073	1654	1876	861	1231	1313	1271	1147	0.2
ناصر	50930	45401	52627	53819	41304	16812	28153	23371	41315	24998	37873	5.8
المرّة والتمساح	1492	1789	1722	2751	2821	5786	5444	5669	5879	5307	3866	0.6
مفيض توشكى	-	-	-	-	-	2200	1519	2500	5078	7562	3772	0.6
المياه الداخلية												
النيل وفروعه	57873	64403	65535	68252	63981	80321	109887	120852	118300	105000	85440	13.2
الاستزراع السمكى												
مبروك حشاش	10000	15343	12250	10900	12390	-	-	-	-	-	-	-
المزارع الحكومية	6582	7155	7861	7076	6279	8769	6744	7130	7256	7183	7204	1.1
المزارع الأهلية	33311	45698	56599	106118	184761	298895	294033	323421	387516	394666	212502	32.7
الأقفاص العائمة	1977	1720	2103	2855	12885	16069	23716	28166	32059	50403	17195	2.7
زراعة حقول الأرز	19836	21264	6891	12440	9962	16360	18371	16334	17006	17203	15567	2.4
الاستزراع المكثف	-	-	-	-	-	-	-	1015	1030	2080	1375	0.2
تربية المسطحات المائية بالوادي الجديد	-	-	-	-	-	15	200	230	314	-	190	0.0
الإجمالى	407030	431643	57036	545593	648939	724407	771515	801466	875990	865029	649741	100

المصدر : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - إحصاءات الإنتاج السمكى - أعداد متفرقة (1995-2004) - القاهرة .

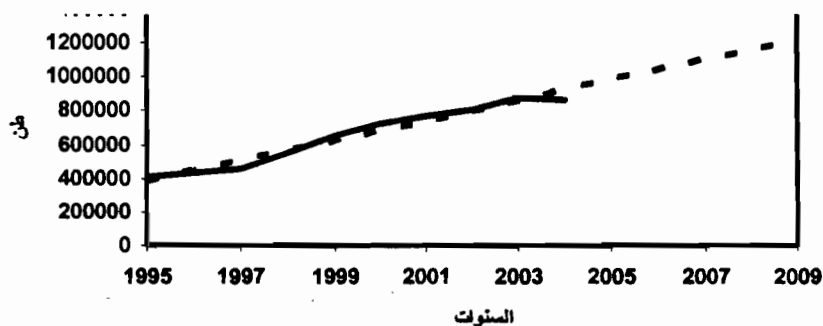
جدول رقم (2) : التوقعات المستقبلية بالإنتاج السمكى المصرى ومعدلات تغيره السنوية حتى عام 2009 .

معدل التغير السنوى (طن)	الإنتاج المتنبأ به					المصادر المختلفة
	2009	2008	2007	2006	2005	
3392 (-) 2036 (-)	30328 55561	33720 57597	37112 59633	40505 61669	43897 63705	البحر المتوسط البحر الأحمر
1350 88 116 9.5 (-)	78500 55573 10680 4976	77150 55485 10565 4986	75800 55396 10449 4995	74450 55307 10333 5005	73100 55219 10218 5014	البحيرات الشمالية المنزلة البرانس أنكر مريوط
140.8 (-) 6.9	2752 238	2892 232	3034 225	3174 218	3315 211	المنخفضات الساحلية البرديول ملاحة بور فؤاد
202.8 48.2 (-) 2406.5 (-) 332.3 2485	3513 1057 17238 7233 19064	3310 1105 19645 6901 16579	3108 1153 22052 6569 14094	2904 1202 24458 6236 11609	2702 1250 26865 594 9124	البحيرات الداخلية خارون الريان ناصر المرّة والنمساخ مفيض توشكى
1527	112635	111108	109581	108054	106527	المياه الداخلية الذيل وفروعه
38642.8	664749	626106	587463	54882	510177	الاستزراع السمكى
59776.5	1215472	1155696	1095919	1036143	976367	الإجمالى

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى للبيانات الواردة بالجدول رقم (1) .

شكل رقم (1) : التوقعات المستقبلية بالإنتاج السمكى المصرى حتى عام 2009 (باستخدام نموذج

براون)



القيم الفعلية ————— القيم التنبؤية - - - - -

يتضح مما سبق أن مقومات الاستزراع السمكى فى مصر حالياً سوف تعطى إنتاج سمكى ثابت الأهمية النسبية تقريباً فى الإنتاج السمكى المصرى حتى عام 2017 ، وإن حدثت زيادة فهى ناتجة عن انخفاض فى إنتاجية المصادر الطبيعية كما سبق ذكره من خلال إحصاءات إنتاج عام 2004 ، و عام 2005 . وحتى يمكن لقطاع الاستزراع السمكى الوفاء بدوره الواعد ، فلا بد من التوسع فى هذا القطاع الذى أصبح ضرورة حتمية لزيادة الإنتاج السمكى ، وذلك من خلال توفير مقومات رئيسية يستلزم توظيفها فى ظل استراتيجية طويلة الأمد ، مع التخطيط السليم بهدف تحقيق التطور المستمر فى هذا النشاط ، مع الارتفاع

بالإنتاجية إلى المستويات العالمية، ولكي يتحقق ذلك فإنه يلزم إلقاء الضوء على بعض المعوقات الرئيسية التي تعيق من تطوره وإنتشاره، بالإضافة إلى تناول بعض المحددات الرئيسية لهذا النشاط، على أمل أن توضع في الاعتبار عند التخطيط للتطور والإنتشار، ويمكن ذكر تلك المعوقات والمحددات على النحو التالي: (1) معوقات تشريعية وقانونية ومؤسسية، (2) معوقات تمويلية وتسويقية، (3) مشاكل توفير الزريعة، (4) الأعلاف والأسمدة، (5) الموارد المائية، (6) الموارد الأرضية، (7) هندسة إنشاء المزارع السمكية، (8) المستوى التقني للكوادر البشرية، (9) البحث العلمي.

وسوف نتناول توصيات الدراسة تلك المعوقات والمحددات بوضع التصور والرؤية لتصبح إيجابية الجانب، وتساهم وتساعد على المزيد من التطوير والتنمية والتوسع في الاستزراع السمكي لزيادة أهميته الإنتاجية الحقيقية في الإنتاج السمكي المصري، لما له من مميزات عديدة تؤدي إلى الاتجاه والاعتماد عليه في تحقيق العديد من الأهداف القومية.

❖ بعض الجوانب الإدارية والفنية والاقتصادية لإنتشار ونجاح الاستزراع السمكي:

من المتعارف عليه وجود شروط عامة من الواجب توافرها أمام المستثمر حتى يطمئن لنجاح النشاط المقبل عليه، أو ما يسمى بالموصفات الواجب تواجدها للقيام بذلك النشاط، والتي كلما ازدادت جودة تلك المواصفات كلما نجحت المعايير الإنتاجية.

وفي مجال الاستزراع السمكي فتوجد عناصر أساسية يجب توافرها وهي الموقع الصحيح، المياه المناسبة، أنواع الأسماك الجيدة والمناسبة للتربية، وكلما كانت هذه العناصر أقرب إلى المعايير التي حددها المختصون والعلماء وأهل الخبرة كلما ارتفع العائد من ذلك النشاط الاستثماري.

وبالنظر إلى الشروط العامة لاختيار الموقع المناسب لإنشاء وإقامة المزرعة السمكية فلابد من توفر الشروط التالية: (1) أن تكون بعيدة عن الظروف الجوية غير المناسبة كالمناطق الشديدة المطر

والرياح، (2) قريبة من مصدر المياه سواء النهرية أو البحرية أو الأخرى، (3) بعيدة عن كافة

مصادر التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة السكنية والصناعية والزراعية، (4) قريبة من مصدر الإمداد

بصغار الأسماك (الزريعة - الأصبغيات)، (5) الأرض سهلة التضاريس والطرق والمواصلات، (6)

قريبة من مواقع التسويق والاستهلاك، (7) الأرض ذات طبيعة متوسطة ما بين الصفراء والطينية ويفضل

التربة الثقيلة جداً لقدرتها على حفظ الماء وتماسكها وإمكان إنشاء جسور قوية منها مع العلم بأن الأرض ذات

التربة الرملية أو كثيرة الحصى والأصداف تعتبر غير صالحة، (8) الموقع يكون بعيداً عن منافسة الأنشطة

الاقتصادية الأخرى، والتي قد تتوسع على حساب المشروع أو تجذب العاملين فيه - ومن أهم ما يجب

الإنتباه إليه الابتعاد عن الأراضي ذات المياه الجوفية المرتفعة والتي لا يمكن تحفيظها وقت الزوم.

أما بالنسبة للشروط العامة لاختيار المياه فيجب أن تكون: (1) ذات مصدر دائم ومنظم وبالكمية

الكافية على مدار العام ويفضل أن يكون الري بالراحة، (2) ذات خواص صالحة ومقبولة ومصدرها

معروف، (3) ذات مصدر قريب ومنخفض للتكلفة، (4) ذات مصدر بعيد عن التلوث وكذلك المنازعات -

ويعتبر ماء المصارف الرئيسية صالح غالباً للمزارع السمكية، وكذلك ماء البحيرات شريطة أن يكون صالح

وغير ملوث بالمخلفات.

أما الأسماك المختارة للتربية فالشروط العامة لإختيارها تتركز فيما يلي: (1) القدرة على الحياة

تحت ظروف متغيرة نسبياً من حيث درجة الحرارة والملوحة، (2) القدرة على الاستفادة من الغذاء

الطبيعي بمياه المزرعة وكذلك الغذاء الصناعي الذي يتم إضافته، (3) سرعة النمو تحت الظروف

المتاحة، (4) أن يكون هناك مصدر دائم ومضمون من الزريعة طبيعياً أو صناعياً، (5) القدرة على

مقاومة الأمراض والطفيليات، (6) القدرة على التعايش مع غيرها من الأسماك دون تنافس على المكان أو

الغذاء، (7) تتميز بطعم وسعر مناسب للمستهلك يساعد على زيادة الطلب عليها، (8) تمنح المستثمر

هامش مناسب من الربح يجذب المزيد من الاستثمارات.

إضافة لما سبق فإنه توجد بعض النقاط الأساسية الإزواجية الفنية-الاقتصادية

والتي يجب أن توضع في الاعتبار عند التخطيط لإنشاء المزرعة قبل الشروع في التنفيذ والتي منها: (1)

مساحة المزرعة والتي يفضل ألا تقل مساحة المزرعة عن خمسة أفدنة حتى تكون مجزية من الناحية

الاقتصادية، كما يفضل ألا تزيد عن خمسين فدانا إذا كان القائم على رعايتها شخص واحد، (2) مساحة

الحوض ويفضل أن يكون حوض التربي لا يقل عن فدانين ولا يزيد عن عشرة أفدنة، كما يفضل أن تتراوح

مساحة حوض الحضنة بين ربع فدان إلى فدان واحد، (3) عدد الأحواض وهنا لابد من تجنب مخاطر

الأخطاء عند التشغيل وهو عدم جعل المزرعة حوض واحد ، فكلما زاد عدد الأحواض تسهل إدارتها وتقل مخاطرها ، (4) شكل الحوض وفيه يفضل أن يكون الحوض مستطيل بحيث يكون طولُه (2.5 : 2) مثل عرضه ، حيث يؤدي ذلك إلى سهولة الإنشاء والتشغيل ، (5) اتجاه الحوض وفيه يجب أن يمتد المحور الطويل للحوض من الشرق للغرب لتفادي نحر الجصور بفعل أمواج الماء الناجمة من رياح النوات ، (6) يجب الابتعاد عن شاطئ البحر بمسافة لا تقل عن 100 متر لدواعي الأمن في حالة الاستزراع السمكي البحري ، (7) يجب ألا تعتمد المزرعة على المياه العذبة في تغذيتها ، (8) تجنب المناطق الأثرية والسياحية . وبعد أن يتم اختيار الموقع المراد إقامة مزرعة سمكية عليه ، هناك إجراءات واجب اتباعها تبدأ بالتقدم لمنطقة الثروة السمكية بالمحافظة المراد إقامة المزرعة بها لإكمال المستندات المطلوبة لإتمام المعاينة وإقرار الصلاحية ، يتبقى بعد ذلك موافقة الري بالنسبة للمقننات المائية التي تحتاجها المزرعة ، حتى يمكن الحصول على بطاقة مزرعة سمكية تتيح صرف أعلاف ، وزريعة العائلة البورية (2500 زريعة / فدان) ، الإرشاد الفني . وفي حالة إنشاء مزرعة سمكية معتمدة على مياه البحر فيجب الحصول على موافقة هيئة حماية الشواطئ ، ومخابرات حرس الحدود - أما في حالة المزارع السمكية المكثفة فهنا يفضل الاعتماد على الأبار بعد إجراء التحاليل اللازمة .

ومن الأنشطة الأخرى لمجال الاستزراع السمكي تربية الأسماك في أقفاص والتي تعتبر من المشروعات الاستثمارية السريعة العائد والمربحة ، حيث ثبت بالتجربة العملية أن هذا المجال يغطي تكاليفه من أول عام مع تحقيق ربح للمستثمر ، ويعتمد هذا المشروع على توفير مياه جارية خالية من التلوث أو المبيدات الحشرية التي تلحق في الترع والمصارف نتيجة للصرف الزراعي .

ويمكن استخراج ترخيص إقامة الأقفاص بالتقدم لمنطقة الثروة السمكية المختصة بالمحافظة التي ستقام بها الأقفاص بطلب يوضح الأسم والعنوان ورقم التليفون ورسم كروكي لموقع وضع الأقفاص ، ويفضل وجود ما يثبت حيازة مساحة من الأرض قريبة من المسطح المراد وضع الأقفاص عليه ، ومستقوم لجنة فنية لتقرير مدى صلاحية الموقع لتربية الأسماك من حيث سرعة التيار المائي ، درجة تلوث المياه ، وملانمة عمق المياه ، وفي حالة الصلاحية تصدر الهيئة ترخيص بإقامة الأقفاص موضعاً به حجم الأقفاص ، كمية الأصبغيات المرهبا ، وما يصرح به من أعلاف .

والترخيص في غاية الأهمية لتقديمه عند طلبه من شرطة المسطحات المائية أو أخصائي الهيئة ، والتعامل بها عند صرف زريعة الأسماك والأعلاف والرعاية الخاصة بالأقفاص .

والأقفاص السمكية عبارة عن إطار عائم بداخله شبك ذات فتحات مناسبة تسمح بدخول الماء وخروجه من الأقفاص ، ويتم استخدام ثلاثة أنواع من الشباك خلال فترة التربية (لفترة الحضنة وللأسماك الصغيرة وللأسماك الكبيرة) ، ويتم تربية الأسماك داخل الشباك وتغذيتها بالمليقية الصناعية في شكل حبيبات تتناسب في حجمها مع اتساع فم السمكة ، وتتميز بانها تظل متماسكة وطافية لفترة مناسبة بحيث تسمح للأسماك بتناولها وعدم فقدها .

وتمتاز هذه الطريقة بتربية الأسماك في الوسط الطبيعي لها حيث تحصل على احتياجاتها من الغذاء الطبيعي من الوسط المحيط بها ، إضافة إلى التغذية الصناعية ، كما يمكن وضع كثافات عالية من الأسماك داخل الأقفاص .

وقد تطورت تكنولوجيا الاستزراع السمكي في الأقفاص تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية ، فقد بدأت هذه الصناعة بخامات بسيطة وأحجام صغيرة حتى أصبحت تُصنع الآن من خامات متطورة وأحجام كبيرة ، كما أصبح هناك العديد من الطرازات وأصبح لكل شركة التكنولوجيا الخاصة بها ، كما أصبح هناك عدة أجيال من هذه الأقفاص وذلك بغرض المحافظة على البيئة ، والحصول على أعلى معدلات النمو .

وفي مصر فإن الأكثر انتشاراً الأقفاص في المياه العذبة ، والتي تتخذ الشكل المستطيل عادة والمربع أحياناً ، أما الأقفاص في المياه البحرية بها فمازالت في البداية أو في طور التجربة ، على الرغم من التقدم الهائل للعديد من الدول في حوض البحر المتوسط في التربية في الأقفاص ، ومن أنواع الأقفاص البحرية الأقفاص المربعة ، الدائرية ، أقفاص البحر المفتوح وهي ذات تقنية أعلى وتكاليف أكثر لتثبيتها ، وهناك أقفاص أعلى البحار وهي ذات تكنولوجيا عالية وغذائيات أتوماتيكية ، كما يوجد أقفاص المحيطات والتي تتكون من مثلثات معدنية بجوار بعضها لتكون شكلاً دائرياً يعطى لحركتها المرونة ، بحيث يمكنها من مقاومة مياه المحيط القوية .

ولاشك أن أقباص البحر المفتوح تتاسب الشواطئ المصرية ، حيث يلجأ إلى هذه النوعية من الأقباص حينما يخشى من تأثير الأقباص على البيئة الشاطئية نظراً لوجود منشآت سياحية أو غيرها ، حيث توضع هذه الأقباص فى المناطق غير المحمية من البحار بعيدا عن الشاطئ .

إضافة لما سبق والخاص بالاستزراع السمكى فى الأحواض والأقباص ، يأتى الاهتمام بالاستزراع السمكى فى المناطق الساحلية الذى يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية : (1) استغلال التكوينات البيئية للمناطق الشاطئية خاصة اللاجونات الساحلية فى عمل المزارع السمكية ، (2) استغلال ظاهرة المد والجزر فى عمل الأحواض الساحلية لتقليل نفقات الإنشاء ، (3) تدريب سكان المناطق الساحلية على الاستزراع السمكى البحرى لرفع مستواهم الاقتصادى ، (4) تملك الشباب لوحداث الاستزراع السمكى لحل جزء من مشكلة البطالة والمساهمة فى زيادة الإنتاج ، (5) إنشاء مزارع سمكية إرشادية لتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى هذا المجال .

ويعتمد الاستزراع السمكى فى المناطق الساحلية على اختيار نوع النشاط الملائم لكل منطقة ، وأهم أنواع المزارع السمكية الساحلية هى : (1) اللاجونات واللاجون عبارة عن امتداد طبيعى للبحر داخل اليابسة ويعتبر مربي طبيعى للأسماك حيث تأوى إليه للحصول على الغذاء بعيدا عن الأعداء الطبيعية فى مياه البحر ، ويكون هذا الامتداد فى صورة حوض يتصل بمياه البحر بفتحة تختلف سعتها من لاجون لآخر ، ويتم تبادل الماء بين اللاجون ومياه البحر عن طريقها . ويستخدم هذا اللاجون فى الاستزراع السمكى بوضع حواجز ذات اتجاه واحد عند فتحة اللاجون تسمح بدخول الأسماك ولا تسمح بخروجها ، ثم يتم بعد ذلك تطبيق الأمور الفنية الخاصة بالاستزراع على اللاجون من الجوانب البيولوجية والتغذية ونوع التربية حيث يمكن وضع الأقباص فى المياه العميقة ، كما تستغل المناطق الضحلة فى عمل التحويطات لتربية الأسماك والقشريات وتربى المحاربات باستخدام بعض التجهيزات الخاصة . (2) الأحواض الساحلية حيث تستخدم ظاهرة المد والجزر فى تغيير مياه الأحواض والتي تقام بجوار الشاطئ لتقليل النفقات ، ويتم حفر هذه الأحواض بمتوسط عمق 1.25 متر وبمساحات تتراوح بين فدان وخمسة أفننة ، وتوضع عليها بوابات من السلك المعزول تسمح بدخول الماء وخروجه ، ويتم نقل الزريعة إلى الأحواض وتغذيتها بالعلائق الصناعية ، كما يستخدم التسميد الكيماوى والعضوى للعمل على نمو الغذاء الطبيعى للمساعدة على تقليل النفقات ، وينتشر هذا النظام فى دول جنوب شرق آسيا ويستخدم فى تربية الجمبرى . (3) الأقباص السمكية وسبق شرحها إلا أنه يجب أن يراعى عند استخدام هذه الأقباص الاختيار الأمثل للمكان وقياس عمق المياه وحساب التيارات البحرية والظروف البيئية بالمنطقة والتثبيت الجيد للأقباص وتأمينها . (4) التحويطات وتعمل فى المناطق الضحلة من الشاطئ خاصة فى اللاجونات الساحلية وهى تشبه إلى حد ما الحوش التى تعمل فى البحيرات الشمالية لمصر ، ويمكن أن تربي بها الأسماك والقشريات ، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الخامات المتاحة بالمنطقة لتقليل التكلفة .

أما المجال الجديد فهو الاستزراع السمكى فى المناطق الصحراوية ، فلقد أثبتت التجارب أن الاستزراع السمكى تحت الظروف الصحراوية باستخدام المياه الجوفية يتميز بأنه من أنجح أنواع الاستزراع السمكى ، نظراً لخلو المياه من مسببات الأمراض شريطة خلوها من العناصر الثقيلة وحصولها على قدر جيد من التهوية .

ويمكن إيجاز أهداف الاستزراع السمكى فى المناطق الصحراوية على النحو التالى : (1) الحصول على منتج إضافى من الأسماك بالاستغلال الأمثل للمياه ، (2) تسميد وإثراء المياه بالمادة العضوية التى تحتاجها وتفتقرها الأرض الصحراوية ، (3) توفير وتوزيع مصادر البروتين الحيوانى لسكان المناطق الصحراوية ، (4) تنشيط الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة للشباب بهذه المناطق ، (5) رفع المستوى المعيشى للسكان بالمناطق الصحراوية ، (6) زيادة الإنتاج السمكى على المستوى القومى للمساهمة فى سد الفجوة الغذائية السمكية فالبروتينية .

أما عن أنواع الاستزراع السمكى فى المناطق الصحراوية فيمكن عرض التالى : (1) الصوب إذ تتميز بإحتفاظها بدرجة حرارة مناسبة داخلها خاصة أثناء الليل الذى تنخفض فيه الحرارة إلى درجات لا يمكن لبعض الأسماك أن تتكيف معها ، وبذلك يظل المدى الحرارى مناسباً لتربية الأسماك ، وهو من أهم العوامل المؤثرة على نمو الأسماك ، وبذلك تعتبر الصوب مناسبة لوج الصحراء . (2) الأحواض الترابية وتقام هذه الأحواض فى المناطق التى تتميز بتربة طفالية حتى يمكنها الاحتفاظ بالمياه ، وعادة تستخدم هذه الأحواض فى تربية الجمبرى نظراً لطبيعته فى التغذية . (3) الأحواض الأسمنتية إذ يتم إنشاء

هذه الأحواض بالمناطق الصحراوية التي تتميز بتربة رملية لا يمكنها الاحتفاظ بالماء لفترة طويلة ، ونظرا لارتفاع نفقات الإنشاء وحتى يمكن تغطيتها والحصول على عائد جيد فإنه لابد ان تستخدم هذه الأحواض فى الاستزراع المكثف والذي يحتاج إلى تركيب هويات لزيادة نسبة الأكسجين الذائب فى الماء، وكثافات عالية من الأسماك ذات الإنتاجية العالية . (4) الإنتاج السمكى المتكامل مع الإنتاج الحيوانى حيث يساعد الزرق الذى ينتجه البط الذى يتم تربيته مع الأسماك على نمو الكائنات النباتية والحيوانية الدقيقة فى الماء ، والتى تعتبر الغذاء الرئيسى للأسماك ، وعلى الجانب الأخر يقوم البط بالتخلص من الطحالب التى تنمو فى الماء وتؤدى إلى نقص الأكسجين، أما الميزة الإضافية فهى المياه المنصرفة من الأحواض التى يمكن استخدامها فى الاستزراع النباتى حيث تكون غنية بالمادة العضوية التى تحتاج إليها التربة الصحراوية .

يتضح مما سبق أن هناك أسس وشروط ومقومات لابد من الإلتزام بها لنجاح الاستزراع السمكى هذا من جانب ، وعلى الجانب الأخر فهناك أنواع مختلفة للاستزراع السمكى يمكن تنفيذها تناسب مع كافة البيئات المتنوعة ما بين بيئة أرضية غير زراعية ، مائية بحرية ، وأخرى نهريه ، مصارف ، وأخيرا البيئة الصحراوية ولاشك أن تلك التغطية توضح إمكانية إنتشار الاستزراع السمكى وكيفية نجاحه .

❖ مجالات التوسع الأفقى والرأسى للاستزراع السمكى فى مصر :

ناقش الجزء السابق من الدراسة العديد من النقاط والشروط والمقومات الواجب توافرها عند بدء الاستثمار فى مجال الاستزراع السمكى ، والذي يتم بتوفر مجالى التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى مجال إنتاجه .

ويقصد بمجال التوسع الأفقى هو الزيادة المساحية للاستزراع السمكى ، ولقد غطى الجزء السابق جانب كبير من هذا التوسع حيث تناول الأراضى غير الصالحة للزراعة ، والأخرى القريبة من المياه المالحة (البحر) والشروط الواجب إبتاعها وإتخاذها لإنشاء أحواض استزراع سمكى بها .

كما أوضح الجزء السابق نوع آخر من الاستزراع السمكى ، وهو التربية فى أقفاص وأن هذا النوع يمكن إستخدامه بالمياه العذبة والشروب والمالحة ، إلا أنه يقابل الكثير من المعوقات بالنسبة لوضعه بالمياه العذبة خاصة فى مياه نهر النيل ، كما يحتاج الأمر إلى دراسة قومية جيدة للمصارف الرئيسية وتحليل مياهها ودراسة عمقها وسرعة التيار بها ، حتى يمكن استغلالها فى الاستزراع السمكى والتربية فى أقفاص ، نظرا لموافقة وزارة الرى على استخدام المصارف فى ذلك .

أما بالنسبة للمياه المالحة فلايد من استغلالها كضرورة حتمية فى مجال الاستزراع السمكى ، فالمياه البحرية لا مجال فيها للتنافس على استخدامها كما بالمياه العذبة ، إلا أنها تقابل بعائتين لابد من إيجاد حل لهما العائق الأول منها العائق الأمنى ، والعائق الثانى الحاجة لاستثمارات تفوق الأنواع الأخرى فى مجال الاستزراع السمكى ، وهنا يجب التركيز على الاستزراع السمكى البحرى فى أقفاص بالمياه المفتوحة نظرا للطفرة السريعة التى حدثت بإقامة القرى السياحية على امتداد الشواطئ المصرية ، وتعتبر التربية بالأقفاص البحرية من أهم مجالات التوسع الأفقى فى مجال الاستزراع السمكى حاليا فى مصر .

يأتى بعد ذلك فى مجال التوسع الأفقى الاستزراع السمكى فى المناطق الصحراوية ، وهو مجال متسع للتوسع الأفقى بلا حدود شريطة توفر مياه الأبار الصالحة ، وهنا يجب الاستفادة الاقتصادية بالميزة النسبية لهذا الاستزراع البعيد عن التلوث تماما .

أما مجال التوسع الرأسى والذي يقصد منه تطبيق الوسائل الفنية المرتفعة المستوى والحديثة ، والهدف من ذلك هو الحصول على إنتاج أكبر من المساحة نفسها أو الأقل منها ، وهنا يمكن عرض مجالات التقنية الحديثة فى مجال الاستزراع السمكى والتي تساعد على تكثيف التربية السمكية من أجل مزيد من الإنتاج والتي منها : (1) المفرخات السمكية وهى التى تنشأ بهدف تهيئة الظروف المثلى لتكاثر وإنتاج الأسماك ، ولقد تطورت تكنولوجيا تفرخ الأسماك خاصة البحرية تطورا كبيرا ، وزاد عدد المفرخات وإنتاجها ، وتم حل الكثير من المشاكل التى كانت تواجهها ، هذا بالنسبة للعديد من الدول المطلة على البحر المتوسط خاصة الأوروبية ، أما بالنسبة لمصر فيتم الاعتماد على صيد الزريعة من أسماك تجمعها عند مصبات الأنهار وبواغيز البحيرات كمصدر رئيسى للزريعة ، وهذا فى الحقيقة يؤثر على المخزون الطبيعى من الأسماك، إضافة إلى أنه لا يفى باحتياجات المزارع السمكية المترابدة ، لذلك فإن الاهتمام بنقل تكنولوجيا التفرخ الصناعى خاصة بالنسبة للأسماك البحرية يعتبر ضرورة ملحة ، ومن المقومات الأساسية للنهوض بهذه الصناعة السمكية . (2) مصانع أعلاف الأسماك وهى المنتجة للتغذية المكملة أو البديلة للتغذية الطبيعية ، والتي تتميز بتماسكها وطفوها فوق المياه لفترة طويلة ، حتى تتناولها الأسماك قبل سقوطها على أرضية

الأحواض ويصعب التغذية عليها ، كما يؤثر سلباً على صفات المياه وتلوث تربة الأحواض في حالة التربية في الأحواض الترابية .

وتستخدم هذه المصانع ماكينات خاصة تقوم بخلط مكونات العلائق خلطاً جيداً وتسميتها بتعريضها لدرجات حرارة مرتفعة حيث يحسن ذلك من معامل هضمها ، وتخرج العليقة بعد كبسها وضغطها وتكوين فراغات داخل جزياتها تعمل على طفوها ، وتكون بأحجام تتناسب مع المرحلة العمرية للأسماك التي ستتغذى عليها ، ومازالت صناعة العلائق تحتاج للعديد من المصانع لإنتاج كميات كبيرة منها ، وبدرجة عالية من الجودة ، من أجل النهوض بهذه الصناعة، والتي تعتبر أحد الأضلاع الرئيسية للتوسع ولنجاح الاستزراع السمكى . (3) الاستزراع السمكى المكثف وفوق المكثف حيث يعتمد الاستزراع المكثف على تربية كثافات عالية من الأسماك في مساحات محدودة ، وذلك باستخدام تقنيات عالية ومتطورة ، كما يستخدم في هذا النوع من الإنتاج الأحواض الأسمنتية أو تتكات الفيبرجلاس بأشكالها وأحجامها المختلفة ، مع استخدام نظام تهوية سواء بالبدلات أو الإيروتور أو البلازرات ، وتتم إزالة المخلفات من قاع الأحواض بطريقة مستمرة بغرض الحفاظ على البيئة المائية بحالة نقيه وضمان عدم ارتفاع تركيز النيتريت أو النترات أو الأمونيا عن المعدلات الآمنة .

أما الاستزراع السمكى فوق المكثف فهو غالباً ما يكون في أماكن مغلقة وفي تتكات ، ويحقن الأكسجين في المياه ليتناسب مع الكثافات العالية من الأسماك ، كما يتم التخلص من المخلفات على الفور ، ويتم تدوير المياه بإعادة استخدامها من خلال تنقيتها عن طريق الفلاتر البيولوجية والكيميائية . وفي كلتا الحالتين فلابد من استخدام أسماك ذات قيمة اقتصادية عالية ، ونوعيات ذات جودة عالية من العلائق الطافية ، بهدف الحصول على أكبر عائد ممكن لتعويض الاستثمارات والنقات العالية لهذا النوع من الاستزراع .

وتعطي وزارة الزراعة (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية) أولوية أولى لتنفيذ العديد من المشاريع في مجال الاستزراع السمكى والتفريخ الصناعى والتي منها : (1) إقامة مشاريع الاستزراع السمكى الشبه مكثفة والمكثفة لإنتاج أسماك المياه شبه المالحه والمالحة ، (2) إقامة مشاريع تربية الأسماك البحرية في الأقفص ، (3) إقامة مفرخات سمكية بحرية ، (4) تربية الأسماك في حقول الأرز ، (5) إقامة شركات لتوفير مستلزمات الاستزراع السمكى ، (6) إقامة مصانع أعلاف لإنتاج علائق لمراحل النمو المختلفة للأسماك ، (7) إقامة شركات تصدير واستيراد للأسماك ، (8) إقامة نوادى صيد أسماك ، (9) تنظيم مهرجان دعاية إعلان للإنتاج المتميز .

وتقدم الجهات المسؤولة في مصر بعض التسهيلات والتي منها : (1) الأرض (تمليك - إيجار - مشاركة - مساهمة في اختيار الموقع) طبقاً للموقع المقترح إقامة المشروع عليه ، (2) مصادر المياه المقننة ، (3) المساهمة في دراسات المشروع ، (3) علائق الأسماك المنتجة من مصانع الهيئة ، (4) المعاونة الفنية .

أما التزامات الجانب المستثمر (مصرى - عربى - أجنبى) فهي كالتالى : (1) إعداد الدراسات الاقتصادية المبدئية والنهائية متضمنة التكاليف التقديرية والنهائية للمشروع ، (2) اختيار الموقع المناسب لطبيعة المشروع ، (3) توفير المعدات والأجهزة والتكنولوجيا الضرورية للمشروع ، (4) تنفيذ المشروع وتسويق إنتاجه في السوق المحلى والخارجى .

❖ أساليب تحسين الكفاءة الاقتصادية للاستزراع السمكى :

مما لا شك فيه أن مجال الاستزراع السمكى بأنواعه المختلفة يحقق عائداً جيداً بصفة عامة ، إلا أنه توجد من الإمكانيات الكثير لتحسين الأداء الاقتصادى سواء للأنواع التي تحقق عائداً مرتفعاً أو عائداً أقل ، هذه الإمكانيات تنحصر في تحسين وتطوير الإدارة ، حيث أن الإدارة المزرعية مازالت أقل من المستوى المطلوب في معظم هذه المشروعات ، ويرجع ذلك إلى كون هذا المجال حديث نسبياً على الكثيرين ، الذين تعاقبوا على الدخول في مجاله والاستثمار فيه ، وخبراتهم مازالت تنمو بمرور الوقت حيث لم يتم بعد الوصول إلى المعاملات الإنتاجية الصحيحة ، نظراً لاختلاف هذه المعاملات من نوع لآخر ، أو من حوض لآخر داخل المزرعة الواحدة ، ومن أهم المعوقات الأساسية لإدارة المزرعة بصورة جيدة هو نقص المعلومات الاقتصادية الواقعية ، التي تساعد على تحسين الكفاءة الاقتصادية بهدف زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف .

وتتوقف زيادة الإنتاجية على معدل التخزين ، ومعدل بقاء صغار الأسماك حتى وقت جمع المحصول ، متوسط وزن السمكة (معدل النمو) في موسم بيع الإنتاج ، ويعتبر زيادة المعدلات السابقة الوسائل الأولية لزيادة الإنتاجية .

وزيادة معدل التخزين يقصد به الوصول إلى أقصى محصول متاح من الأسماك المرباه، وهذا يتأتى بواسطة التسميد والغذاء الإضافي ، زراعة أصناف متعددة للاستفادة من كل أنواع الغذاء الموجود في محيط التربية ، تخزين أحجام مختلفة ، أو تخزين نوعين في موسمين مختلفين ، أو تخزين حجم واحد في حالة تحقيقه لإنتاجه أكثر ارتفاعاً من الاستزراع المتعدد الأصناف ، مع وجوب اتباع أسلوب التهوية بهدف زيادة الأكسجين في الماء .

أما بالنسبة لزيادة معدل البقاء (خفض معدل الوفاة) ومعدل نمو الأسماك فهي تعتمد إلى حد كبير على مدى تطور علوم الوراثة والتهجين من خلال البحوث المتصلة بها ، حيث يتوقف عليها مقاومة الأمراض ، والقدرة على احتمال التغير في الظروف البيئية ، كما وأن هناك عوامل هامة لتحسين معدلات البقاء والنمو والتي منها تحديد معدل التخزين المناسب ، ومعرفة الكميات والأنواع الصحيحة من الغذاء والأسمدة .

وعلى الجانب الآخر فهناك خفض التكاليف والتي تختلف عند إنتاج نفس الأصناف من الأسماك من منطقة إلى أخرى ، ويرجع ذلك إلى الاختلافات المناخية وطبوغرافية الموقع ، وأساليب الاستزراع المستخدمة ، واختلاف المهارة الإدارية ، وحجم مشروع الاستزراع السمكي ، وسيتم تفسير هذه النقاط عند عرض قوائم التدفقات النقدية .

وبناءً على ما سبق نحو تحسين الكفاءة الاقتصادية بزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف ، فهناك ضرورة لعرض قوائم التدفقات النقدية التي تنقسم إلى : (1) التدفقات النقدية الداخلة ويمثلها رأس المال المستثمر ويقع كله في السنة التمهيدية ، وهو إما أن يكون ملوك بالكامل لصاحب المزرعة أو يتم تدعيم رأس المال المستثمر بقرض من أحد البنوك ، ومع بداية التشغيل تبدأ إيرادات المشروع في التدفق متدرجة في سنواتها الأولى حتى تصل إلى 100% وتستمر إلى نهاية عمر المشروع ، (2) التدفقات النقدية الخارجة ويمثلها شراء الأصول الثابتة خلال السنة التمهيدية ، وتكوين رأس المال العامل ، وتسييد نفقات ما قبل التشغيل ، وتعادل في جملتها رأس المال المستثمر وتقع كلها في السنة التمهيدية وهي التي تعرف بالسنة صفر ، ثم تأتي التدفقات النقدية الخارجة على مدى سنوات التشغيل والتي تتمثل في تكاليف الصيانة ، تكاليف الزريعة ، تكاليف الأعلاف ، تكلفة الأجور والحوافر والإشراف ، وتكاليف الوقود والزيوت ، والإيجارات المدفوعة .

أما الوجه الآخر للتدفقات الخارجة على مدى سنوات التشغيل فتتمثل في تكاليف الإحلال لظلمبات الري والصرف ، والقوارب واللنشات ، والآلات ومعدات الصيد ، وجميع ما يتم إحلاله خلال العمر الافتراضي للمشروع .

ويمكن عرض بعض النماذج من خلال جدولي (3) و (4) والخاصة بالتدفقات الخارجة لبعض مشروعات الاستزراع السمكي والتي يمكن استخلاص بعض التوجهات التي تمكن مالك وإدارة المشروع من زيادة الكفاءة الإنتاجية .

جدول (3) : الأهمية النسبية للنبود المختلفة للتكاليف الثابتة نسبة لإجمالي التكاليف الثابتة (ت ث) لبعض نماذج مشروعات الاستزراع السمكي .

نبود التكاليف الثابتة	الأهمية النسبية للنبود التكاليف الثابتة نسبة لإجمالي (ت ث) %		
	نموذج (1)	نموذج (2)	نموذج (3)
مصرفات تأسيس	6	-	0.3
مباني (إدارة - مخازن - عمال)	9.1	20.3	1.9
إنشاءات (جسور - بوابات - تجهيزات)	30.3	36.2	1.1
أجهزة ومعدات	27.3	8.7	11.5
حفر بنر	15.2	-	0.1
أدوات أخرى	3.0	13.1	0.6
الأرض	9.1	21.7	84.5
الإجمالي	100	100	100

نموذج (1) دراسة مشروع مزرعة سمكية بمساحة 10 فدان أعدها فرع مؤسسة فريدريش نولمان الألمانية بمصر .

نموذج (2) دراسة لمزرعة جبري بمساحة 5 فدان أعدها المعهد القومي لعلوم البحار .

نموذج (3) دراسة لمزرعة استزراع سمكي بمساحة 100 فدان بوادي النطرون مقسمة لأحواض تربية بمساحة 2-4 فدان للحوض أعدتها كلية الزراعة جامعة القاهرة .

يتضح من الجدول السابق التفاوت الكبير للأهمية النسبية لبنود التكاليف الثابتة من نودج لأخر ، والذي يستخلص منه ضرورة تواجد إدارة للمزرعة أو المشروع لديها الخبرة الفنية والاقتصادية والإدارية تمكنها من القراءة الجيدة للأهمية النسبية للبنود المختلفة للتكاليف الثابتة ، وإجراء المحاولات الجدية لخفض بعض النسب للبنود المرتفعة وفي ظل حدود الأمان الفني ، وعلى سبيل المثال ارتفاع الأهمية النسبية لبند الأرض في النموذج (3) ، لذا فإن الإدارة هنا معنية بالعمل على تخفيض قيمة الأرض من مالكيها الأساسى بأقصى ما يمكن من جهد ، مع اتخاذ إجراء آخر على التوازي وهو البحث عن أرض في مكان آخر أقل سعرا مع عدم الاندفاع للأرض الأقل سعرا ، إلا بعد التأكد والأخذ في الاعتبار وضع المياه الجوفية ومدى وفرتها في المكان الجديد وطبوغرافية الأرض ، وكما نكر من قبل لابد من توفر الخبرة الفنية والاقتصادية والإدارية لإدارة المزرعة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية .

وتعتبر التنفقات الخارجة للتكاليف الثابتة في حاجة لإتخاذ القرار بتأني وأقل سرعة من القرار المتخذ بشأن التكاليف التشغيلية ، والتي تحتاج للقرارات السريعة حيث تتوقف عليها حياة كائن حتى يمكن خسارته في زمن قليل للغاية .

ويوضح جدول (4) الأهمية النسبية لكل بند من بنود التكاليف التشغيلية نسبة لإجمالي التكاليف التشغيلية .

جدول (4) : الأهمية النسبية للبنود المختلفة للتكاليف التشغيلية نسبة لإجمالي التكاليف التشغيلية (ت ش) لبعض نماذج مشروعات الاستزراع السمكي .

الأهمية النسبية لبنود التكاليف التشغيلية نسبة لإجمالي (ت ش) %								بنود التكاليف التشغيلية
نموذج(8)	نموذج(7)	نموذج(6)	نموذج(5)	نموذج(4)	نموذج(3)	نموذج(2)	نموذج(1)	
5	8	10	50	26.3	8.0	38.5	11.1	زريعة
80	65	60	-	63.2	72.9	11.6	-	أعلاف
-	2	5	-	-	-	6.4	10.3	أسمدة
15	8	10	50	9.2	4.9	19.3	64.1	أجور وتأمنيات
-	-	-	-	-	-	6.4	3.3	الصيانة
-	2	5	-	-	1.5	6.4	1.4	وقود
-	-	-	-	-	-	-	2.8	أعسال مزرعية
-	-	-	-	-	-	4.8	1.4	أقوات صيد وتعبئة
-	-	-	-	1.3	3.0	4.0	2.8	مصروفات نقل
-	-	-	-	-	-	-	2.8	مصروفات أخرى
-	-	-	-	-	-	2.6	-	إيجار
100	100	100	100	100	100	100	100	الإجمالي

نموذج (1) ، (2) ، (3) سبق ذكرهم بالجدول (3) .

نموذج (4) دراسة لقسم الاقتصاد الإحصاء السمكى بالمعهد القومى لطوم البحار والمصايد للأقفاص السمكية العلمة بفرع النيل بدمياط .

نموذج (5) ، (6) ، (7) ، (8) دراسة لكلية الزراعة جامعة الإسكندرية من خلال مشروع تطوير نموذج مقترح لمشروع إنتاج سمكى للشباب حيث نموذج (5) استزراع تنشوري (إعادة تغزين) ، نموذج (6) استزراع شبه مكثف ، نموذج (7) استزراع مكثف ، نموذج (8) تربية سمك فى أقفاص .

يستخلص من الجدول السابق أن هناك ثلاثة بنود هي الأكثر والأعلى في نسبتها عن غيرها بدرجة واضحة وأعلاهما بند الأعلاف ثم الزريعة ثم الأجور والتأمينات ، وهي أيضا تختلف في نسبتها بين النماذج المختلفة ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن حل مشكلة الأعلاف يتطلب تدخل الدولة بأجهزتها البحثية للوصول إلى نوعية من الأعلاف تعتمد على المكونات المحلية الرخيصة وفي حدود الأمان الفني ، والذي لا يعيق معدلات النمو العالية للأسماك ، هذا من جانب أما الجانب الآخر وهو إدارة المزرعة فلا يجب عليها انتظار حل المشكلة حكومياً بل عليها البحث عن مصانع أعلاف تتميز بدقة التصنيع ، والدقة في نسب المكونات العلفية خاصة نسبة البروتين ، وهي ناحية فنية اقتصادية هامة جداً لزيادة الكفاءة الإنتاجية ، وبالنسبة إلى بند الزريعة فيمكن للإدارة أن تتخذ قرار بإنشاء مفرخ وأحواض تحصين في حالة ثبوت الجدوى الاقتصادية لها ، وأيضاً في حالة كبر مساحة الزرعة ، كما يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية باستغلال إنتاج المفرخ من الزريعة لتغطية احتياجات المزارع المجاورة وبهامش ربح مناسب .

وبذلك يتأكد مرة أخرى أنه لابد من تواجد إدارة للمزرعة أو المشروع لها القدرة على القراءة الفاحصة للأرقام ، ورد الفعل الإيجابي السريع الذي يمد بالنفع على المزرعة من جوانب عديدة .

❖ الاعتبارات التسويقية لمنتج الاستزراع السمكى :

يمكن تقسيم مشروعات الاستزراع السمكى إلى عدد من المراحل الإنتاجية فهناك : (1) مرحلة التكاثر والتفريخ ، (2) مرحلة التحضين ، (3) مرحلة التربية (التسمين) ، ويمكن أن يكون هناك جانب تسويقي لكل مرحلة من هذه المراحل .

فالمرحلة (1) وهى مرحلة التكاثر والتفريخ والتي تتم من خلال مفرخ تتوفر لديه إدارة فنية أو خبرة طويلة ، حيث تتم تهيئة الظروف البيئية والبيولوجية للتكاثر بين مجموعة إناث من الأسماك قد يصل عددها إلى خمسة ونكر واحد ، ويتم تكوين عدد من هذه المجموعات طبقا لطاقة المفرخ ، مع ضرورة إنتقاء الأمهات والنكر جيدا ، حتى يمكن إنتاج أعداد كبيرة وجيدة من الزريعة ، يمكن اختيار آباء وأمهات المستقبل منها . وبعد الاحتفاظ بالكمية المناسبة من الزريعة للمزرعة الأساسية ، يمكن تسويق الكميات الزائدة للمزارع المجاورة أو غيرها ، وبالأس الفينة السليمة للتسويق والنقل ، وهو لاشك مجال مربح للغاية ، ويزيد من الكفاءة الإنتاجية للمزرعة من جانب التفتقات الداخلة ، كما يساعد على زيادة الإنتاجية وتقليل التدهفات الخارجة نتيجة توفير الزريعة التي تعاني الكثير من المزارع السمكية من قلتها ، حيث يمكن زيادة كثافة أسماك التربية وفقا لأقصى درجات الأمان الفنى ، كما سيؤدى ذلك إلى تقليل تكاليف بند الزريعة نظرا لكونها من إنتاج المزرعة ، وعموما فإنه ليس بالضرورة أن ينشأ المفرخ من خلال مزرعة ، حيث يمكن أن يكون مشروعاً مستقلاً بذاته لبيع الزريعة .

والمرحلة (2) وهى مرحلة التحضين ، والتي يتم فيها تحضين الزريعة حتى تصل إلى مرحلة الأصبغيات ، ويتميز الوصول لهذه المرحلة بالعديد من الفوائد والتي منها : (أ) تنفيذ أكثر من دورة إنتاجية فى السنة لبعض أنواع الأسماك مثل البلطى ، (ب) قصر فترة التربية للعديد من الأنواع ، (ج) تقليل نسبة الفاقد حيث يتم التعامل مع كائن حى كبير نسبيا قادر على تحمل النقل وتغيير الظروف البيئية ، (د) رفع الكفاءة الإنتاجية للمزرعة حيث يمكن الإطمئنان إلى الأعداد المرابه بالمسطح المائى ، (هـ) إمكانية التسويق الجيد وزيادة الطلب على الأصبغيات من جانب نسبة كبيرة من المزارع لما سبق ذكره من فوائد تفوق فارق تكلفة الشراء .

أما المرحلة (3) فهى مرحلة التربية والتي يتم فيها الانتقال من مرحلة الأصبغيات حتى مرحلة وصول السمكة إلى الحجم والوزن المناسب للتسويق ، وهى المرحلة الأكثر أهمية من الجانب التسويقي ، فالمرحلتين (1) ، (2) رغم أهميتهن فى دائرة الإنتاج إلا أنه فى حالة ضعف الطلب وانخفاضه على إنتاجهم بالرغم من صعوبة ذلك لحاجة الاستزراع السمكى للملحة للأصبغيات والزريعة ، فإن الأثر السلبي سيقترن على بند التكاليف الثابتة نظرا لانخفاض التكاليف التشغيلية خلال تلك المرحلتين ، عكس ذلك فى المرحلة الثالثة مرحلة التربية والتي ترتفع فيها التكاليف التشغيلية بصورة واضحة خاصة بند الأعلاف بالإضافة إلى التكاليف الثابتة، لذا فالحاجة ماسة للتسويق الجيد لإنتاج المرحلة الثالثة ، وعلى إدارة المزرعة البيظة التامة خلال هذه المرحلة لاتخاذ القرار السريع المبني على خبرة عالية وجيدة فى المجال التسويقي ، أو الاتجاه إلى الأسس العلمية التسويقية ، وعلى سبيل المثال فى حالة زيادة العرض للأسماك بالسوق ، وانخفاض السعر ، هنا تتم مقارنة سريعة وحاسمة وي طرح السؤال هل من الأفضل نزول الإنتاج إلى السوق بهذا السعر المنخفض وتحقيق صافي دخل بسيط ، أم يفضل الإنتظار إلى فترة نقص العرض وزيادة السعر ، وهل سيزداد السعر أم لا نتيجة نزول أسماك من مناطق أخرى أو أسماك بحرية ، وهل إذا زاد السعر هل سيعوض تكاليف فترة الإنتظار ، مجموعة من التساؤلات الاقتصادية الفنية التسويقية تواجهها الإدارة ، تحتاج إلى بيظة إدارية وخبرة وعلم ومتابعة أخبار المصادر الإنتاجية الأخرى ، ومتابعة أخبار السوق باستمرار . وبعد أن اتضح أن كل مرحلة من مراحل التحول الإنتاجي ترتفع من القيمة الاقتصادية للأسماك ، تأتي بعد ذلك عمليات تجهيز وإعداد الأسماك للنقل والتسويق ، وهى مراحل مختلفة تصيف قيمة اقتصادية للأسماك .

ويعتبر العنصر الأساسى فى تحديد القدرة الإنتاجية والتسويقية لأي مزرعة سمكية هو تحديد السوق الذى تباع فيه أسماك المزارع ، والذي يكون بصفة عامة : (1) للاستهلاك المنزلى للمزرعة ، (2) تباع عند باب المزرعة ، (3) تنقل للسوق المحلى للبيع فورا ، (4) تباع للوسطاء للنقل أو البيع ، (5) تباع لمصانع تجهيز الأسماك لإعدادها وتغليفها للبيع النهائى للاستهلاك المحلى أو الخارجى . ويتم اختيار أنسب تكنولوجيا الإنتاج لكل من الإنتاج والتسويق بعد معرفة صفات الناتج وسلوك المستهلكين فى السوق المختار ، فصفات الناتج تتضمن كل من حجم وشكل وموسمية السعر والكمية

المطلوبة ، بينما تحدد خصائص المستهلك بكل من الدخل والاختلافات في الجنس والمنطقة الجغرافية والنظام الغذائي والصفات المطلوبة في الموارد الغذائية .

ويأتى تحليل السوق متضمناً كل من تركيب وكفاءة النظام السعري ، والقنوات التسويقية والتوزيعية ، التكاليف التسويقية ، التقلبات السعرية ، المرافق ، والهوامش التسويقية . بينما تشمل الدراسات التسويقية طلب السوق ، تحليل الأسعار ، التنبؤ والمرونة ، بالإضافة إلى طاقة السوق من خلال حجم السوق وأخيراً خصائص المنتج والمستهلك .

❖ توصيات الدراسة :

إعادة النظر في كافة التشريعات والقوانين التي تنظم نشاط الاستزراع السمكي ، والتي يرجع صدور بعضها إلى ما يقرب من 20 عاماً ، وذلك بهدف تحديد تأثيرها على تطوير الاستزراع السمكي ، والتعامل الفوري مع هذه المحددات والتي منها : (1) حظر استخدام المياه العذبة في تغذية المزارع السمكية ، (2) تقنين الضوابط لتربية الأسماك في أقفاص ، وليس بإصدار قرارات بالغائها ، لما تتميز به من مميزات عديدة لا يمكن إنكارها ، (3) قصر المدة الإيجارية للمساحات الموجهة من جهات الدولة مما يؤدي إلى مواجهة عقبات انتمائية أمام المستثمرين ، (4) تعدد الجهات ذات الصلة بالاستزراع السمكي سواء الفنية أو الإدارية وضعف التنسيق بين هذه الجهات مما يمنع الوصول إلى التكامل في خطط التنمية .

الحاجة إلى تقييم شامل للمواقع المقترحة للاستزراع السمكي ، وذلك من قبل كافة الجهات ، والتأكد من عدم وجود تنازع في الخطط من الجهات المعنية مثل السياحة ، البيئة ، البترول وذلك قبل عرضها للاستثمار .

إجراء دراسة قومية جيدة للمصارف الرئيسية ، وتحليل مياهاها ودراسة عمقها وسرعة التيار بها ، لاستغلالها في الاستزراع السمكي بالتربية في الأقفاص .

تطبيق الشروط العامة والفنية الدقيقة في اختيار المواقع المناسبة لاستثمارها في مجال الاستزراع السمكي ، وتدعيم الخبرات الوطنية في مجال هندسة إنشاء المزارع السمكية لتلافي المشاكل والعيوب في التصميم والإنشاء ، وكذلك تطبيق الشروط الفنية على الأسماك المختارة للتربية .

تشجيع الاستزراع البحري باعتباره نشاطاً واعداً ، وحيث لا يعتبر منافساً للنشطة الزراعية ، ويمكن استغلال المياه البحرية في التوسع الأفقي بمساحات واسعة من خلال : (1) التركيز على الاستزراع السمكي البحري في أقفاص بالمياه المفتوحة لتلافي تواجد القرى السياحية المنتشرة على امتداد الساحل المصري . (2) استغلال التكوينات البيئية الساحلية من خلال استغلال اللاجونات ، وإنشاء الأحواض الساحلية للاستفادة من ظاهرة المد والجزر ، لما لذلك من أهمية في تربية وإنتاج الأسماك البحرية ، والتي تعاني من تناقص إنتاجها على الرغم من زيادة الطلب عليها .

الاهتمام بالاستزراع السمكي بالصحراء ك مجال للتوسع الأفقي بلا حدود ، لما يتميز به من مميزات عديدة خاصة البعد عن التلوث ، قدرته على تسميد وإثراء خصوبة المياه للاستفادة بها في رى الزراعة النباتية ، بالإضافة إلى تنوع مصادر البروتين الحيواني لسكان المناطق الصحراوية .

العمل على تحقيق التوسع الرأسى بتكثيف التربية السمكية وتوفير مستلزماتها الفنية من مفرخات ، مصانع أعلاف ، نظم التهوية ، وتنفيذ الأساليب الفنية في هذا المجال .

رفع الكفاءة الإنتاجية للاستزراع السمكي عن طريق استخدام كافة الوسائل بهدف زيادة الإنتاجية ، واستخدام كافة الوسائل الأخرى لخفض التكاليف ، والذي من شأنه جذب الاستثمارات لمشروعات الاستزراع السمكي .

ضرورة مساندة الدولة بشكل فعال في عمليات نقل التكنولوجيا والرقابة عليها والتأكد من تحقيقها للأهداف التنموية القومية ، مع ضرورة إنشاء قواعد وشبكات في مجال الاستزراع السمكي يمكن العلماء والباحثين والمنتجين من الاطلاع على الجديد والمستحدث .

الإعلان عن المشروعات التي يحتاجها القطاع السمكي ، ويفضل تجهيز دراساتهما الفنية والاقتصادية لجذب الجانب الاستثماري للمشاركة في هذا المجال .

- العمل على جذب الصندوق الاجتماعى للتنمية لزيادة نشاطاته فى المجالات المختلفة للقطاع السمكى ، لحاجة هذا القطاع الماسة لعمليات التنمية والتمويل والتي هى من صميم عمل الصندوق .
- الاهتمام بالخبرات الوطنية والتنمية البشرية باعتبارها استثمار طويل المدى ، ومع تطور النشاط سوف تتضح الحاجة إلى اكتساب المهارات فى مجالات بعينها .
- الاهتمام بنشاط الإرشاد السمكى وتوفير الخدمات الإرشادية اللازمة لإنشاء المزارع السمكية، وتزويد المزارعين بالمعلومات اللازمة مثل نقل وتداول الزريعة ، وكذا إدارة وحدات الإنتاج من كافة الأوجه وحتى التسويق .
- الاهتمام بدراسة السوق والمراحل والمرافق التسويقية ، ووضع الضوابط ، وشبكة المعلومات اللازمة من أجل استقرار السوق وتقليل عناصر المخاطرة ، لبث الطمأنينة والاستقرار للمنتجين لمزيد من الإنتاج .
- تنشيط دور الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، نظراً لما تعانيه من البطئ فى اتخاذ القرارات ، وشكوى الجهات الأخرى لدخول القطاع السمكى من إبتعاد الهيئة عن التعاون معهم.

المراجع

- إبراهيم عوض الكريونى (دكتور) - دراسة الجدى الفنية والاقتصادية لمفرخات ومزارع الجمبرى ، المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد ، الإسكندرية ، 1998 .
- إبراهيم عوض الكريونى (دكتور) وآخرون - دراسة الجدى الفنية والاقتصادية للأفصاخ السمكية العائمة بالمياه العذبة (فرع النيل بدمياط) ، المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد ، الإسكندرية ، 2000 .
- إكرام إبراهيم الكبابى (دكتور) - دراسة خاصة بإنشاء وتشغيل مزرعة سمكية غير مكنتفة لإنتاج البلطى وحيد الجنس والبورى على مساحة 100 فدان لمدة دورة إنتاجية بمنطقة وادى النطرون ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، 2004 .
- الأهرام الاقتصادية - مشروع مزرعة سمكية ، مؤسسة فريدريش ناومان ، القاهرة ، يونيو 1995 .
- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - الأفصاخ السمكية كأحد مشروعات الشباب ، ندوة "الأفصاخ السمكية ونهر النيل" ، مجلس بحوث الثروة الحيوانية والسمكية ، القاهرة ، 2006 .
- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - المؤتمر العام الرابع لمجلس بحوث الثروة الحيوانية والسمكية ، المركز المصرى الدولى للزراعة ، القاهرة ، نوفمبر 2001 .
- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - دعوة للاستثمار فى قطاع الثروة السمكية فى مصر (للمصريين والعرب والأجانب) ، الإدارة العامة للتطوير والإرشاد والتدريب ، القاهرة ، 1996 .
- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - إحصاءات الإنتاج السمكى ، أعداد مختلفة ، القاهرة .
- عادل يوسف عوض (دكتور) وآخرون - الإطار النظرى للتقييم الاقتصادى لمشروعات المزارع السمكية ، مؤتمر حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة ، الإسكندرية ، 20-22 مايو 1997 .
- لطفى إبراهيم شاكر - استخدام أساليب التنبؤ الإحصائى لتحليل الاتجاهية للغلة الفدائية لأهم المحاصيل الحقلية المصرية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، يونيو 1992 .
- معهد التخطيط القومى - الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (41) ، القاهرة ، أكتوبر 1988 .
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، المشروع الحضارى القومى للنهضة التكنولوجية - نقل تكنولوجيا الاستزراع السمكى فى المناطق الصحراوية والساحلية المحيطة بها ، مركز بحوث الصحراء .
- وزارة الزراعة - الدليل العملى لاستزراع جمبرى المياه العذبة ، شركة مريوط لمزارع السمكية ، العامرية ، الإسكندرية ، 1992 .

Abu El-Enein, S. M.

DETERMINANTS TO EXTENDING, DEVELOPING AND INCREASING THE PRODUCTIVE EFFICIENCY OF FISH FARMING INDUSTRY IN EGYPT

Abu El-Enein, S. M.

National Institute of Oceanography and Fisheries Alexandria, Egypt

ABSTRACT

Several developing countries suffer from food production limitations. This results in their inability to satisfy the growing food demand of people. Therefore, these countries are forced to increase their import trade to bridge this food gap on the account of their foreign exchange.

Animal protein food resource is considered the most important and vital food resources for human nutrition. Fish food is of high animal protein sources. Beside, costs of its production is relatively low compared to other food sources production.

So, the increase of fish production in developing countries is a strategic priority for dealing with animal protein insufficiency.

Although Egypt is distinguished for having unique geographical position and potential and resources for developing fish food industry; the country suffers from fish food insufficiency and increasing imports of fish and its products.

On using forecasting statistical models in this study, it has been found that fish farming in Egypt is going to keep its highly relative role among other fish food resources. It has also been estimated that by the year 2009, the additional fish production from fish farming will be about 39 thousand tons. The other fish food resources (marine – lake – inland fisheries) are estimated to have either lower increasing or even decreasing rates of growth.

Accordingly, the study has also aimed to investigate managerial, technical and economical aspects that will assist in extending and raising productive efficiency of fish farming, as the fish food industry whose production can be managed and controlled in proper and simplified scientific and practical methods.